الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة

وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ

قسم: اللّغة العربيّة وآدابها.

جامعة تلمسان

الملحقة الجامعيّة بمغنيّة

تخصّص:لغة.

نظريّة العامل عند اللغويّين العرب المحدثين.

بحث مقدّم لاستيفاء متطلّبات نيل شهادة الليسانس في اللّغة العربيّة وآدابها.

إشراف: الأستاذة فاطمة الصغير.

إعداد: الطالب سفيان عيساوية.

السنة الجامعيّة: 2014/2013.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

شهادة ثانية و فرحة ثانية لوالديّ الحبيبَين،

و لشقيقتي سهام و شقيقي محمّد ياسين.

أهدي حلمًا صار بإذن الله حقيقة.

و كلُّ امرئ يولـــي الجميـــلَ مُـــحـــبِّب

و كلُّ مَكَـــــانٍ يُنْبِتُ العــزِّ طَـــيـــبُ

شكر و عرفان

′ للأستاذة فاطمة الصغير التي لولاها ما كان هذا العمل ليرى النّور.

′ للأستاذ القدوة السيّد محمّد مُحيي الدين الذي أفتخر بتتلمذي على يديه.

′ للأستاذ وهيبة وهيب التي أتشرّف بأن تناقش بحثي.

′ لكلّ معلّميّ و أساتذتيّ و موجّهيّ في أطوار الدراسة كلّها.

جزاكم الله عنيّ كلّ خير.

مقدّمة

مقدّمة.

ارتبطت نشأة النحو العربيّ بمعرفة المعنى والحرص عليه من الخطأ في نطق الحركة الإعرابيّة، فوضع العلماء معاييّر استنبطوها من استقراء كلام العرب في عصور الاحتجاج، ثمّ أخذت الظاهرة الإعرابيّة تجذب أنظار العلماء فكثرت حولها التساؤلات وكانت من أولى هذه التساؤلات:ما علّة حركات الإعراب ؟وهذا التساؤل هو الذي وجّه النحو،كما يقول حلمي خليل، إلى الوجه الذي وجدناه عليه اليوم .وهذا التساؤل يبدو طبيعيًا لأن بداية الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب؛ ولذا هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابيّة ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها في التفكير النحويّ العربيّ، وهي غاية تطبيقيّة تعليميّة. ولكنّ هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد صورة النظريّة العلميّة، ثم قُسّمت بعد ذلك علل النحو إلى تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، فكانت العلّة التعليميّة هي السبب المباشر في القول بالعمل النحويّ تفسيرًا لتغيّر الحركة الإعرابيّة ، ربما ليسهل تعلّمها والالتزام بها في الكلام ، ومن ثم رأى النحاة أن الحركة الإعرابيّة ما هي إلّا أثرُ مؤثِّر لابدّ أن يكون قد أحدثها.

و بذلك كان للعامل النحويّ عناية خاصة عند علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم حيزًا ضخمًا ومن تأليفهم فراغًا كبيرًا ،وكان حديث المتأخرين عنه أكثر وجدلهم حوله أعنف في ظلّ إعادة فتح الجدل القديم حول تيسير النحو و تخليصه ممّا اكتنفه من آراء فلسفيّة.

و من هذا المنطلَق، فإنّ هذا البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مفهوم نظريّة العامل؟ و ما هي أركانها و مبادئها؟ و ما هي حجج المنكرين لها من القدماء و المحدثين؟ و ما مفهوم تيسير النحو عند المحدثين ؟ و ما هي اتجاهاتهم في تحقيق ذلك؟ و ما موقف دعاة تيسير النحو من نظريّة العامل؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة رسمت خطّة مكوّنة من تمهيد و مباحث ثلاثة و خاتمة:

أ. **التمهيد**: و حاولت من خلاله إعطاء لمحة موجزة عن نشأة النحو العربيّ و تطوّره نظرًا لارتباط ذلك ارتباطًا مباشرًا بموضوع البحث؛

ب. **المبحث الأول**: و اخترت له عنوان "مفهوم نظريّة العامل" و تطرّقت فيه لحدّ العامل، و نشأة نظريّة العامل، وذكر أركان نظريّة العامل و أسسها.

ج. **المبحث الثاني**: و اخترت له عنوان"الدّعوة إلى تيسير النّحو في العصر و اتّجاهاتها"، و خصّصته للحديث عن مفهوم تيسير النّحو، و انقسام المنظّرين له بين مناصر للفصحى و معارض لها.

د. **المبحث الثالث**: و اخترت له عنوان"موقف اللغويّين العرب من نظريّة العامل"، و حاولت من خلاله عرض آراء أنصار نظريّة العامل و آراء المعارضين لها مع تناول آراء كلّ فريق بالدّرس في محاولة الردّ على المنكرين منهم.

أ. **الخاتمة**: و عرضت فيها أهمّ النتائج المتوصَّل إليها.

و اتّبعت في ذلك كلّه المنهجَين الوصفيّ في تعريفي لمختلف الظواهر التي يتناولها البحث بالدراسة، و استخدمت المنهج التحليليّ في عرض آراء اللّغويّين المتعلّقة بنظريّة العامل و الدعوة إلى تيسير النّحو.

و قد حظيت قضيّة تيسير النحو، في علاقتها بالموروث النحويّ العربيّ، باهتمام الدارسين فوضعوا في ذلك مصنّفات عديدة: منها "اللّغة العربيّة بين الوهم و سوء الفهم" "لكمال بشر"، و "المنوال النحويّ العربيّ (قراءة لسانيّة جديدة)" "لعز الدّين مجدوب"، و مؤلَّف "إبراهيم أنيس" الموسوم "تيسير النحو"، و مصنَّف "مهدي المخزومي" الذي عنوانه "النحو العربيّ قواعد و تطبيق"، و "لنهاد موسى" كتاب في هذا الصّدد و عنوانه "نظريّة النّحو العربيّ"، وغير ذلك كثير.

و لعلّ السبب الموضوعيّ في اختياري لهذا الموضوع هو الأهميّة التي يحظى بها العامل في إقامة صرح النظام النحويّ للّغة العربيّة، و أيّ محاولة لتقويضه هي محاولة لتقويض النظام النحويّ برمّته؛ لأنّ الإتيان ببديل لنظريّة العامل مرام صعب المنال و هذا ما سيحاول هذا البحث إثباته.أمّا السبب الذاتي فهو الغيرة على هذه اللّغة التي وسعت كتاب الله لفظًا و غايةً ،و الحميّة التي تأخذني كلّما تعالت أصوات الداعين إلى العاميّة أو الخروج عن النظام النحويّ بعامّة مع حرصهم على أن تكون لغتهم الأجنبيّة صحيحة فصيحة.

و من المظانّ التي استقيت منها مادّة هذا البحث "قضايا لغويّة" لسمر روحي الفيصل،و "نحو عربيّة أفضل" لجنيدي خليفة، و" نظرات في اللغة والنحو " لطه الراوي، و "تيسير العربيّة بين القديم والحديث" لعبد الكريم خليفة، و "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، و" اللغة العربيّة معناها و مبناها" لتمّام حسّان، و غيرها من المؤلّفات التي أسهبت في مناقشة المسائل التي سيتناولها البحث.

و لعلّ أهمّ عائق واجهني في سبيل إنجاز هذا البحث هو اختلاف الرؤى، و تعدّد وجهات النظر في الموضوع ممّا صعّب البحث؛ لأنّ بعض القضايا يفنّد بعضها بعضًا و الإتيان بها مجتمعة لا يخدم البحث و إنّما يجعل منه طرحًا جدليّا بحتًا لا غاية من ورائه. و لذلك كان همّي الأوّل هو انتقاء الآراء التي بدت، في تقديريّ، تعالج الموضوع بشكل علميّ مؤسّس.

و ما كان هذا البحث ليرى النور لولا مساندة الأستاذة المشرفة و توجيهاتها الحكيمة، فلها منّي جزيل الشكر، جعل الله هذا العمل في ميزان حسناتها.

و الله من وراء القصد و هو المستعان.

تمهيد

تمهيد:نشأة النّحو العربيّ و تطوّره.

يوجز ابن خلدون في مقدّمته وصف نظريّة النحو العربيّ ونشأته، و يذكر أنّه حينما خشي العرب من دخول اللّحن لغتهم "استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام. ويلحقون الأشباه بالأشباه؛ مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأَوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات؛ فاصطلحوا على تسميته إعرابًا وتسمية الموجِب لذلك التغيّر عاملًا ، وأمثال ذلك . وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم ، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو. "[1].

فالنحو العربيّ هو تلك القواعد المستنبَطة من كلام العرب الذي تتبّعه النحويون بالاستقراء ثم قاسوا عليه كلامهم. و الإعراب هو تغيّر دلالة الكلمات تبعًا لتغيّر حركاتها، وموجِب الإعراب هو العامل. ويعّرف الجرجانيّ في تعريفاته النحو فيقول : "هو علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما"[2].

ويوضّح الخليل بن أحمد الفراهيديّ أساس النحو العربيّ لديه حينما "سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال :إ"ن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها" [3]وهذا دليل ملاحظته إلى ظاهرة اللغة و انتظامها في نسق معيّن، والخليل بتفكيره العلميّ حاول التوصّل إلى معرفة أسباب هذه الظاهرة وعلّلها بما توصل إليه تفكيره، و يوضّح أنّه متيقّن من أنّ هذا البناء اللغويّ يعتمد على براهين وأدلّة منطقيّة. يقول

---

[1] : المقدّمة، ابن خلدون، ج1، دار القلم، لبنان، ط 5، 1984، ص 546.

[2] : التعريفات، على الجرجانيّ ، تح: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، لبنان، ط1، دت، ص 308.

[3] : الإيضاح في علل النحو، الزجاجيّ ، تح: مازن مبارك، بيروت، دار النفائس، ط 6، 1996، ص 65.

الخليل:"واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة و الحجج اللائحة ، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، و لسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليَق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها."[4].

و يبدو من ذلك كلّه أنّ النحو نظام قائم على علل عقليّة أسُتنبطت بالبحث و الاستقراء لكلام العرب وفق ضوابط و شروط الاحتجاج في اللغة. و بعد ردح من الزمن اضطرب النحو العربيّ بعد أن داخلته الفلسفة وكثرت علله حتى أُلّفت كتب متخصصة في العلل ، وأكثرَ النحويون من التفريعات والتأويلات ، حتى استعصى النحو على المعلمين قبل المتعلّمين ، ومقته العامّة والخاصّة، فتعالت الدعوات إلى تيسيره وتقريبه في القديم، و هناك من المحدثين من تبنّى هذه الدعوات كلٌّ حسب مشربه فتنوّعت المصطلحات في دلالتها على مفهوم تجديد النحو بين الإحياء و الإصلاح و التيسير، و تُستعمل هذه المصطلحات كلّها في الغالب الأعمّ بالدلالة نفسها و دون ضابط لاستخدامها، و قد ارتبط تجديد النحو بالانصراف عن نظريّة العامل، و إعادة تنسيق أبواب النحو، و وضع ضوابط و تعريفات دقيقة و جديدة لها، و لكنّ الأمر ليس بهذه البساطة إذ إنّ الباب الذي فُتح لغاية نبيلة في زمن مضى صار منفذًا لآراء صعبٌ الأخذ بها و بذلك انقسم دعاة التجديد إلى فريقَين.

[4] : المصدر السابق، ص 66.

المبحث الأول

مفهوم نظريّة العامل

- أوّلًا: حدّ العامل في اللغة و الاصطلاح.
- ثانيًا: نشأة نظريّة العامل.
- ثالثًا: أركان نظريّة العامل وأسسها.

❖أوّلًا:حدّ العامل في اللّغة و الاصطلاح.

- **حدّ العامل لغةً:**

* جاء في "العين" للخليل في مادةّ (ع م ل):"عَمِلَ عَمَلا فهو عامل.و العَمَلة: الذين يعملون بأيديهم ضروبًا من العمل حفرًا و طينًا و نحوه."[1]

* و جاء في لسان العرب في مادّة (ع م ل) كذلك:"العَمَل: المهنة و الفعل، و الجمع أعمال، والعامِلُ: هو الذي يتوَلّى أُمور الرجل في ماله ومِلْكِه وعمَلِه، ومنه قيل للذي يَسْتَخْرج الزكاة: عامِل."[2]

* و جاء في المعجم الوسيط: "عَمِلَ ،عَمَلا ،فَعَل فِعْلًا عن قصد و مَهَنَ و صَنَعَ ،و أعْمَلَهُ جعله عامِلًا".[3]

- **حدّ العامل اصطلاحا:**

ومن التعريف اللغويّ أُخذ الاسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة وأُسقط على النحو ليُراد به الشيء الذي يجعل الكلمة مرفوعة أو مجرورة أو مجزومة أو منصوبة ، وأطلق عليها العامل النحويّ فعرّفه النحاة بأنّه : ((ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا))[4]؛ أي

---

[1] : معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ج3، تح عبد الحميد هنداويّ ،دار الكتب العلميّة ، لبنان ،ط1، 2003، مادّة (عمل).

[2] :لسان العرب،ابن منظور،دار المعارف،مصر ، د ط، د ت، مادّة (عمل).

[3] : المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة،ط 4، 2004، مادّة (عمل).

[4] :العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة،عبد القاهر الجرجانيّ،تح: البدراويّ زهران، دار المعارف،مصر،ط2، 1977، ص 73.

هو الموجِب للحكم الإعرابيّ في أواخر الكلِم. وهذا باعتبار العلاقة بين العامل و معموله .

❖ثانيًا: نشأة نظريّة العامل.

بدأَتْ فكرُة العامل في ميدان البحث النَّحوي منذ نشأته، و يُعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـــ) مبتدِع هذا المنحى في الدرس النحويّ، واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر، فتجلّى هذا الاتجاه في النظر النحويّ البصريّ، واتسع القول في العامل على يدي الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـــ).ويكاد يُجمع المحدثون على أنّ سيبويه (ت 180 هـــ) أَوّلُ من انتهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أنّه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل ،ثم تبعه النحاة من بعده.[1]

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم في العربيّة :"و هي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب و الجر و الرفع و الجزم ، و الفتح و الضمّ و الكسر و الوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب و الفتح في اللفظ ضرب واحد ،و الجر والكسر فيه ضرب واحد، و كذلك الرفع و الضم، و الجزم و الوقف، و إنّما ذكرتُ لكَ ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يَدخُله ضَرْب من هذه الأربعة لِمَا يُحدِثُه فيه العامل و بين ما يُبنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه "[2]؛ فالعامل كما يُفهم من كلام سيبويه هو الذي يُحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، و هذا الأثر يتغيّر بتغيّر العوامل و يختلف باختلافها.

---

[1] : نظريّة العامل في النحو العربيّ، مقال عبد الحميد السيّد، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 17، العدد (3،4)،2002 ،ص46.

[2] : الكتاب، سيبويه، ج1،تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان،ط1، د ت، ص13.

❖ثالثًا: أركان نظريّة العامل وأسسها.

1. أركانها:

تقوم نظرية العامل على ثلاثة أركان هي[1]:

- العامل : وهو المحِدث للأثر الإعرابيِّ لفظًا كان أو معنى.
- المعمول : وهو الاسم أو الفعل الذي ظهرت عليه الحركة الإعرابيّة نتيجة تأثُّره بالعامل .
- الحركة الإعرابيّة : وهي رمز لتأثير العامل في المعمول.

2. أقسام العامل:

العامل قسمان: أحدهما عامل لفظيّ والآخر عامل معنويّ .

أ. **العوامل اللفظية:وهي أفعال وأسماء وحروف.**

➢ **الأفعال**[2] :وهي أقوى العوامل؛ لأنّها لابدّ أن تعمل ومحلّ عملها الاسم؛ إذ ليس في العربيّة فعل إلاّ وله معمول هو الفاعل ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد سواء كان الفاعل اسمًا صريحًا أو ضميرًا متّصلا أو مستترًا . ولقوّة الأفعال حُمِل عليها في العمل الأسماء المشتقّة ، وإنَّ وأخواتها ، وقد عدّ الكوفيّون اسم الفاعل فعلا فسمّوه الفعل الدائم وجعلوه قسمًا من أقسام الفعل ، كما جعلوا أسماء الأفعال أصليّة في العمل،لأنّها عندهم أفعال حقيقيّة ، ويعمل الفعل في الفاعل الرفع فقط إن كان لازمًا ، أما إن كان متعديًا فله ثلاثة أحوال:

---

[1] : العامل النحويّ، خليل عمايره، عالم المعرفة، السعوديّة، د ط، د ت، ص 57.

[2] :مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مهدي المخزوميّ، دار الرائد، لبنان، ط3، 1986، ص 288.

* أن يتعدّى إلى مفعول واحد و هو الشّائع.

* أن يتعدّى إلى مفعولين وهو على ضربين:

فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ومن هذه الأفعال:أعطى وكسا ومنع وألبس وسأل، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا.

فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر وهي أفعال ظن وأخواتها، نحو: حسبت زيدًا عالمًا.

* أن يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو:أعلمت زيدًا عمرًا فاضلا.

➢ **الأسماء** [1] :وهي عوامل أضعف من الأفعال؛ لأنّها تعمل في مواضع ولا تعمل في أخرى ، ومنها الجامد والمشتق فالمشتق، نحو:اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة واسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، والمصدر.

وأمّا الجامد فنحو : هو جاري بيت بيت، نحو عندي عشرون كتابًا. ومجال عمل الاسم:الإضافة حيث يعمل المضاف الجرّ فيما بعده.

➢ **الأدوات** :[2] وهي عوامل أضعف من الأفعال؛ لأنّها تعمل أحيانًا وتعطل عن العمل أحيانًا أخرى، وهذه الأدوات ثلاثة أقسام:

- أدوات مختصة بالدّخول على الأسماء وهي أدوات الجر أصلية أو زائدة فتجرّ الاسم بعدها لفظا أو محلا، وقد اختلف البصريّون والكوفيون في عددها وتناوبها في المعنى.

[1] : العامل النحويّ، خليل عمايره، ص 59.

[2] : المرجع نفسه، ص 61.

- أدوات مختصّة بالدّخول على الأفعال وهي أدوات النصب والجزم، فأمّا الناصبة فتنصب المضارع بنفسها أو بحرف مضمر بعدها ، وأمّا الجازمة فمنها ما يعمل في فعل ومنها ما يعمل في فعلين،كما يرى البصريون .
- أدوات غير المختصة تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى

،ويسميها البصريون الحروف المشبّهة بالفعل، وتعمل عندهم في المبتدأ والخبر،وعند الكوفيين تعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعًا على الأصل ،وتدخل على الفعل إذا اتصلت بها (ما) الكافّة ، ومنها (لا النافية للجنس) و(ما المشبهة بليس) فالأولى تعمل عمل (إنَّ) و الثانية تعمل عمل ليس ، وتدخل كلٌّ واحدة منها على الفعل فلا تعمل فيه،وإنما تُكسِبه معنى النفي.

ب.العوامل المعنويّة. [1]

وهي عاملان عند البصريين:

أ. عامل الرفع في المبتدأ.

ب. عامل الرفع في الفعل المضارع.

أمّا النّحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل ومنها: [2]

أ. الإسناد عند هشام بن معاوية الضرير.

ب. الفاعلية عند خلف الأحمر.

ج. المفعولية عند أبي البركات بن الأنباري والسيوطي.

---

[1] : المرجع السابق، ص 60.

[2] : أنظر: أصول النحو العربيّ، محمّد خير الحلوانيّ ، الناشر الأطلسيّ، المغرب، ب ط، ب س ط، ص 171، 177، 178.

د. التجرد من النواصب والجوازم في الفعل المضارع.

ه. الخلاف في المستثني والظرف الواقع خبرًا والمفعول معه ، والمضارع.

و. المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب.

3. أسس نظريّة العامل: [1]

- إنّ اختلاف أواخر الكلِم المعرَبة لفظا أو محلّا إنّما هو بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها.
- أصل العمل للأفعال، و ما عمل من المصادر و المشتقّات، إنّما هو لمشابهة الأفعال.و من ذلك إعمال المصدر، و اسم الفاعل، و الصفة المشبّهة و ما إلى ذلك.
- الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصّا، كما أنّ الأسماء لا تعمل في الأفعال و عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، و هذا بإجماع النحويّين البصريّين و الكوفيّين.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإن اجتمعا فلا بدّ من الإعراب التقديري أو المحلي ،و بذلك نشأ باب التنازع فقال البصريّون بترجيح العامل الثاني، و رجّح الكوفيّون إعمال العامل المتقدّم في نحو:جاء و ذهب زيد.
- للعامل أثر واحد على آخر المعمول ولا يكون له أثران.
- يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

وهكذا ينهض العامل بتنظيم الجملة؛ فالعناصر في التركيب ترتبط به ما دام أثره يصل إليها، أو ما دامت واقعة في حيّزه ومجاله وصالحة لأن يتسلَّط عليها، مباشرة إذا كانت مفردَة أو على محِلاَّتها إذا كانت مركبة، فحرف الجر يحتاج إلى مجروره، و يكونان في محل رفع أو نصب أو جرّ. وكذا

[1] :الدراسات النحويّة و اللغويّة عند الزمخشريّ ،فاضل صالح السامرائيّ ،مطبعة الإرشاد ، العراق ، د ط، 1971،ص 219، 222،224.

المركبات المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف و المضاف إليه، والموصول وصلته،والتابع و متبوعه، أَي كلّ ما يكون مركبًا متلازمًا.[1]

ولا شكّ أنّ نسبة العمل إلى أمر ظاهرٍ جلي هو العامل، يعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضيحِ مدى الارتباط بين أجزاء الكلام؛ إ ذ يقترن وجود العامل بوجود آثارٍ في العناصر الأخرى تحدد درجة الانتظام له، تقديمًا أو تأخيرًا أو ذكرًا أو حذْفًا ؛ وبذا يسهل عمل الباحث وينضبط بصورة مطّردة متناسقة .

[1] : نظريّة العامل في النحو العربيّ و دراسة التركيب، مقال عبد الحميد السيّد، ص 64.

المبحث الثاني

الدعوة إلى تيسير النّحو في العصر الحديث و اتّجاهاتها.

- أوّلًا: الدعوة إلى تيسير النحو.
- ثانيًا: تيسير النحو في نظر المعادين للفصحى.
- ثالثًا: تيسير النحو في نظر أنصار الفصحى. .

❖ أوّلًا:الدعوة إلى تيسير النحو.

إنّ الدعوة إلى تيسير النحو ليست وليدة العصر الحديث و إنّما قال بها بعض علماء العربيّة الأوائل، و منهم "ابن مضاء القرطبيّ"، الذي أشعل تحقيق "شوقي ضيف" لمصنّفه "الردّ على النحاة" فتيل الدعوة إلى تيسير النحو في العصر الحديث. و يقوم رأي "ابن مضاء" على أنّ النحاة قد تجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوه من نحو العربيّة، فتوعّرت مسالكها، و وهنت مبانيها، و انحطّت عن رتبة الإقناع حججها، بسبب الظنون التي ليست كظنون الفقه و لا كظنون الطب.[1] و يوضّح "ابن مضاء" هدفه من وضع مصنَّفه الموسوم "الردّ على النحاة" بقوله:''قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه''[2] و قصد بذلك إبطال نظرية العامل و أنكر العوامل المضمرة و التقدير و العلل لثواني و الثوالث''.[3]

و يتبيّن من قوله و من الآراء المبثوثة بين ثنيّات كتابه أنّ ليس معارضًا للنحو بوصفه نظامًا للغة العربيّة، و إنّما عارض ما شاب النحو من تقديرات، و تعليلات يمكن أن يُستغنى عنها دون الإخلال بأسس النظام النحويّ الذي لولاه لاستغلقت العربيّة على أبنائها.

و ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر لازمت الدعوة إلى تيسير النحو التحدّي المعادي النّابع من الادّعاء بصعوبة اللغة العربية نحواً وصرفاً وبياناً وكتابة،. وكادت هذه الدعوة تقتصر على تعقُّد النحو

---

[1] : الردّ على النحاة، ابن مضاء، ص 72-،73.

[2] : المصدر نفسه، 72-76.

[3] : المصدر نفسه، ص 76.

وتشعُّبه وكثرة مصطلحاته وصعوبة التقيُّد بالإعراب الذي يفرضه على المتكلِّم. وقد نصَّ أتباع هذه الدعوة على أن العرب يحسنون صنعاً إذا تخلَّوا عن النحو وانصرفوا إلى تعليم الأجيال المتعاقبة اللغات الأجنبيّة، وخصوصاً الانكليزيّة والفرنسيّة، وهما لغتان أثبتتا قدرتهما على الارتقاء بالأمم، ومرونتهما في التعليم والتعلُّم، شأنهما في ذلك شأن العاميّة التي تتّصف بالمرونة والانتشار والقدرة على التعبير عن الحاجات المستجدّة في الحياة. وإنْ لم يكن هناك شيء من ذلك فتيسير النحو واجب، وخصوصاً حذف الحركات وإلغاء العامل وإهمال قدر من الأبواب والقوانين وآراء النحاة واختلافاتهم. [1]

بيد أنّ الدعوة إلى تيسير النحو وُلدت غائمة وإنْ استندت إلى حجَّة واقعيّة هي الضعف المستشري وصعوبة تعليم النحو وتعلُّمه. ذلك أن القائلين بها ما كانوا راغبين في إعلاء شأن الفصيحة وتيسير تعلُّمها، بل كانوا يتخذونها ستاراً للفصل بين العرب وتراثهم ودينهم بغية قيادتهم إلى التبعية المطلقة للغرب. غير أنهم لم يدرسوا هذا التحدي جيداً، و لم يصطنعوا له من المسوّغات ما يجعله قادراً على الحجاج في أيّ مواجهة علميّة. وهناك مَنْ يعتقد بأنّ الأجانب نجحوا في دعوتهم إلى تيسير النحو، ويتخذ من المؤلّفات والدراسات التي عالجت هذا الموضوع دليلاً على ذلك. والحقُّ أن الدعوة إلى تيسير النحو شهدت طوال القرن العشرين تداخلاً عجيباً بين اتجاهين، يرمي الاتجاه الأول إلى تقويض النحو واللجوء إلى العاميّة واللغات الأجنبيّة، ويهدف الثاني إلى النهوض بالفصيحة في العصر الحديث باللجوء إلى وسائل عدّة منها تيسير تعليم النحو وتعلُّمه. ولا بدَّ من فحص الاتجاهين لتتضح أهدافهما ونيَّات أصحابهما.[2]

---

[1] : قضايا لغويّة، سمر روحي الفيصل، منشورات جامعة الإمارات المتّحدة، الإمارات، دط، 2009، ، ص 31.

[2] : المرجع نفسه ، ص 32.

❖ ثانيًا:تيسير النحو في نظر المعادين للفصحى .

اتّسمت دعوات تجديد النحو باختلاف واضح في منهجها و أهدافها، فانقسم أنصارها إلى قسمين؛ أوّلهما معادٍ للفصحى و ثانيهما مُناصِر لها.

أمّا الاتجاه المعادي القائل بصعوبة النّحو وتعقُّده فقد جعل الإعراب غاية النّحو، ودعا إلى التخلّي عنه لعجز الإنسان العربيّ عن التقيُّد به في كلامه، وألحَّ على تسكين أواخر الكلم تشبُّهاً بالعامية ومجاراة لها، و حاول الإتيان بما يدلّ على أن الأصول الأولى للفصيحة لم تكن مُعْرَبة، وأن الإعراب طرأ عليها في عصور لاحقة. قال الجنيدي خليفة: "الجواب الطبيعيّ هو بكلّ بساطة التزام السكون، أولاً لكونه الأصل، وثانياً لكونه الحالة الوحيدة التي يلتزمها سائر شعبنا الناطق بالدارجة، وثالثاً لإمكانية استغلال حركتَي الجر والضم في بعض المعاني والاصطلاحات. وبعد سنوات طويلة ومجهودات مضنية يقضيها الطالب في تعلُّمه (يقصد: النحو) يتوصل- إن كان من الموفَّقين- إلى أن حكم المبتدأ الرفع! طيِّب... وإذا لم نرفع هذا المبتدأ بل سكَّنّاه مثلاً، هل فسد المعنى؟ هل خسفت بنا الأرض؟ وهل من خرق وحماقة، بل هل من جنون أفظع من قضاء زهرة العمر في سبيل تعلُّم لا شيء، في سبيل حذق حماقة؟... ويزيد الجنون فظاعة أن هذا الإعراب الأخرق، هذا الخراب الفكريّ والنفسيّ ليس إلا ظاهرة متأخرة عن العربيّة الأولى التي يحرصون على تقليدها والاقتداء بصفائها"[1]. النحو، في مفهوم الاتجاه المعادي إذاً، هو الإعراب الذي يعني معرفة أحوال الكلم في الجملة من حركة وبناء. ولا يملك الإنسان العربيّ هذه المعرفة لاتساعها وتعقُّدها، وإنْ ملكها عجز عن استعمالها في حديثه. وما الحرص عليها إلّا محاكاة السابقين وهدر الوقت والجهد.

---

[1] : نحو عربيّة أفضل، الجنيديّ خليفة، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، د.ت، ص 77 و 78.

و يبدو من خلال هذا القول الذي يمثّل الاتجاه المعادي للفصحى الخلط الواضح بين النحو والإعراب. فالنحو هو الجانب النظريّ والإعراب هو الجانب العمليّ أو التطبيقيّ لصياغة الجملة العربية والبحث في أجزائها ودقائقها. و إنّه لمن الغلط البالغ التوهّم بأن النحو هو الإعراب، وأنّ الإعراب هو النحو، وأن دراسة النحو تُغني عن دراسة الإعراب أو أنها وسيلة لدراسة الإعراب والإلمام بأصوله وقواعده.[1]

فعلى الرغم من أن الإعراب نشأ في حجر النحو، وأنه ابنه الشرعي، يبقى من الضروري وضع الحواجز الفاصلة بينهما، وتبيين الحـــدود التي يبتدىء عندها أحدهما وينتهي الآخر. فبين النحو والإعراب عموم وخصوص كما يقول المناطقة، أو هما وجهان مختلفان لعملة واحدة[2].

على أنّ الخلط بين مصطلحي النحو والإعراب لدى أتباع الاتجاه المعادي لا يُوهِّن آراءهم، لأنه خلط شائع لم يعن النحاة به تبعاً لكون النحو والإعراب ينتميان إلى علم واحد، وإنْ كان الإعراب أخصّ والنحو أعمّ وأشمل. ذلك أن الإعراب معني بالعلاقات بين أجزاء الكلام في الجملة، والحركات التي تلحق أواخر الكلم نتيجة ما طرأ عليها من عوامل ومؤثّرات، في حين يضع النحو الأصول التي تساعد على صياغة الكلام الصحيح، ويبسط القواعد التي تُمكِّن العربيَّ من الكتابة السليمة[3].

وإذا جاوزنا الخلط بين مصطلحي النحو والإعراب لاحظنا أن أتباع الاتجاه المعادي يهجمون بقسوة على النحو بمعناه الشامل الذي "يُعْنَى بمهمتين: الأولى صحّة تأليف الكَلِم للإبانة عمّا

---

[1] : قضايا لغويّة،سمر روحي الفيصل، ص 33.

[2] : انظر: الإعراب وعلاقته بعلم النحو، مقال جميل علوش، مجلة الفيصل، الرياض، ع 57، يناير 1982، ص 66

[3] : المرجع نفسه، ص 64.

في النفس من المقاصد، والثانيـــة معرفة أحوال الأواخر من إعراب وبناء، فيُطْلَبُ إليه أن يقوم بعصمة اللسان والقلم عن الخطأ في تأليف الكلم وأحوال أواخرها"[1]. وحجّتهم في هذا الهجوم أننا نُعلِّم الطالب النحو سنوات طويلة، فإذا طلبنا منه الحديث التوى لسانه ولحن في كلامه. و يمكن تفنيد حجج أتباع الاتجاه المعادي بدليل منطقيّ قوي جاء به علم اللغة الحديث و فَصَل القول فيه و هو الفرق الحاصل بين المهارة اللغويّة و الأداء اللغويّ. وإذا صحَّ التمييز بين المعرفة والمهارة سقطت حجة أتباع الاتجاه المعادي؛ لأنهم يعزون إلى صعوبة النحو إخفاق العربي في الحديث من غير لحن قليل أو كثير، في حين يفرض الواجب العلمي جَعْل التربية تتحمّل وزر هذا الإخفاق. وسنلاحظ، بعد قليل، أن أتباع الاتجاه الثاني انطلقوا من هذا الجانب التربويّ في دراساتهم النظريّة وتطبيقاتهم العمليّة الخاصة بتيسير النحو. بيد أنّ الخلط بين المعرفة والمهارة لا يلغي حجّة صعوبة النحو لدى أتباع الاتجاه المعادي وإنْ أسقط ما يخصُّ مهارة استعمال النحو في الحديث. ذلك أنهم يعدّون المهارة نتيجة ولا يعدّونها أصلاً، ومن البديهي ألا يسقط الأصل إذا سقطت النتيجة. صحيح أن سقوط النتيجة يوهِّن الأصل، لكنّ الصحيح أيضاً أنه لا يلغيه. ومن ثَمَّ يحتاج الباحث إلى الاستمرار في فحص الصعوبة لمعرفة المسوّغات التي انطلقت منها ودارت حولها. [2]فالصعوبة، في مفهومهم، تفرض التخلّي عن الحركة في أواخر الكلم واستعمال السكون بدلاً منها تبعاً لعجز المتكلم عن التقيُّد بها. وهذه النتيجة تنمُّ عن جهل بالفرق بين المعارف النحوية ومهارة استعمالها في الحديث، وعن إخفاقٍ في تحديد مهمة الحركة في أواخر الكلم وعلاقة المتكلم أو العامل بالدلالة بوساطتها على المعنى في الجملة. وسواء أكانت هذه النتيجة تنمُّ عن جهل أم إخفاق أم غير ذلك، فإن محتواها يصيب نظام اللغة العربية الفصيحة بالخلل؛ لأنه يقود إلى هدم الركن الخاص بالرمز الإعرابي. ولا شكَّ أنّ العمل الذي يقود إلى هدم

---

[1] : انظر: نظرات في اللغة والنحو ،طه الراوي ، المكتبة الأهلية، لبنان، 1962، ص 30

[2] : المرجع نفسه، ص 42.

ركن من أركان اللغة الفصيحة يستحق صفة (العداء)، ويُعبِّر عن نيّة أعداء العروبة والإسلام قَطْعَ صلة الأمة العربية بتراثها ودينها.

ولا بدَّ من أن يكون ذلك حافزاً على الردّ بأسلوب علميّ. و أوّل خطوات الردّ الاعتراف بأن الإطار العام للشكوى من صعوبة النحو سليم لا غبار عليه. وقد هبَّ أنصار الفصيحة يُفنِّدون الدعوة إلى تيسير النحو متخذين العنوان نفسه شعاراً لهم، منطلقين من الإطار العام ذاته، هادفين إلى غايات مغايرة. ومن المفيد تعرُّف طبيعة عملهم لتكتمل معالجة تيسير النحو.

❖ ثالثًا: تيسير النحو في نظر أنصار الفصحى.

انطلق أنصار الفصحى في معالجتهم قضية تيسير النحو من قاعدة ذهبيّة، هي أن التيسير يجب ألّا يمسَّ جوهر اللغة العربيّة الفصيحة، أو أيّ ركن من أركانها.[1] و قبلوا، من حيث المبدأ، الرأي القائل إن النحو صعب، لكنّهم نصُّوا على أنّ الصعوبة نسبيّة وليست مطلقة، شأنها في ذلك شأن الصعوبة في اللّغات كلها. وفرَّقوا في هذه الصعوبة النسبية بين أمرين:

الأوّل: الصعوبة النابعة من قواعد اللّغة العربيّة و مصطلحاتها، وهي التي وضعها النحاة تبعاً لاجتهاداتهم، ويمكن تعديلها وتبديلها تبعاً لاجتهادات نحويّة أخرى حسب حاجة العصر وتقدُّمه العلميّ. بيد أنّ صعوبة القواعد والمصطلحات شيء وصعوبة النحو شيء آخر. وقد ميَّز أنصار الفصيحة بين النحو وقواعده، فعدُّوا النحو ثابت الجوهر وطيد الدعائم عبر العصور؛ لأنه نظام الكلام

[1] : انظر القرار الأول من قرارات المؤتمر الثقافي العربي الأول في اللغة والقواعد، ضمن (تيسير تعليم اللغة العربية)، سجل ندوة الجزائر 1976، ص 118.

في النطق والتركيب والإعراب[1]، وكلُّ تغيير في الجوهر يهدم اللغة ويفصم علاقتها بالقرآن الكريم. في حين عدُّوا قواعد اللغة نحواً وصرفاً وبياناً وعروضاً، من وضع أئمّة اللغة وفق مناهج اجتهاديّة تتغيَّر وتتبدَّل. ومن هنا نجد أنه كثيراً ما احتدم الخلاف بين أئمة النحو قديماً وحديثاً، وطالما اختلفت مذاهـــب النحويين البصريّين و الكوفيّين و البغداديّين والأندلسيّين، ولكننا مع ذلك لا نجد خلافاً واحداً يمسُّ جوهر نظام اللغة العربيّة كما نزل بها الوحي الأمين على سبعة أحرف، وكما جُمع القرآن الكريم على أيدي كُتَّاب الوحي محتكِماً إلى لغة قريش. فالخلاف يشمل معظم المصطلحات النحوية وأسباب التسمية وتصنيف الموضوعات والتعليل ودقائق التفصيلات، ولا يمسُّ جوهر اللغة ونظامها.[2]

الثاني: فرَّقوا بين الصعوبـــة النابعة من قواعد النحو و مصطلحاته وهي صعوبة لغويّة، وصعوبة تعلُّم القواعد واستعمالها في الحديث والكتابة وهي صعوبة تربويّة. وغلَّبوا الثانية على الأولى لأثرها الإيجابيّ في النهوض بالفصحى في العصر الحديث.

و أخذت فكرة تيسير النحو تبرز في الجهد الرسميّ ابتداءً من عام 1928 حين ألّفت وزارة المعارف المصريّة لجنة وكلت إليها النظر في تيسير تعليم اللغة العربية. وانتقلت الفكرة إلى مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة عام 1935 تقريباً، و بقي يتداولها نحواً من عشر سنوات إلى أن أقرَّ التوصيات التي رُفعت إليه من وزارة المعارف عام 1945. ولقيت الفكرة قبولاً من المؤسسات القوميّة، فعقدت المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم ندوة حولها في عمَّان عام 1974. و عقد اتحاد المجامع اللغوية

---

[1] : تيسير العربيّة بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة ، مجمع اللغة العربية الأردنيّ، عمّان، 1986، ص 87.

[2] : المرجع نفسه، ص 99و100.

العربية ندوة في الجزائر عام 1976، وأخرى في عمَّان عام 1978.أمّا الجهود الفرديّة فقد سبقت الجهد الرسميّ وواكبته واستمرّت بعده، و توالت المؤلّفات التي انضوت تحت ما عُرِف بعد ذلك بالنحو التعليميّ. [1]

فأنصار الفصحى لم يُغيِّروا في (النحو) شيئاً، بل حافظوا على جوهره الثابت المعبِّر عن نظام اللغة العربية. أي أنهم انطلقوا من أن القضية ليست لغويّةً بل هي تربويّة و إن كان النحو موضوعها. ذلك أنّ عملهم اقتصر على النحو التعليميّ الذي قدَّم في أبواب النحو المعروفة و أخَّر، واستبدل مصطلحات بأخرى، وأهمل تفصيلات نحويّة، وبسّط أساليب العرض، وأضاف تمرينات وشواهد، وغير ذلك مما دعت الحاجة التربويّة إليه. أمّا نظريّة العامل، التي تقوم عليها كثير من ظواهر النحو و أحكامه، فلم يتجرّأ عليها أحد. وأمّا العلل فقد اكتفوا بالأُوَل الأصليّة منها، وحذفوا الثواني و الثوالث الممثِّلة لتأثُّر النحو بالمنطق والفقه وعلم الكلام. [2]

و لأنّ نظريّة العامل أثارت منذ القديم جدلًا زادت حدّته في العصر الحديث فلا بدّ أن نعرض لها ببعض التفصيل.

---

[1] :أنظر:قضايا لغويّة، سمر روحي الفيصل، ص 55.

[2] :المرجع نفسه، ص 55.

المبحث الثالث

المبحث الثالث: موقف اللّغويّين العرب من نظريّة العامل

- أوّلًا: أنصار نظريّة العامل.
- ثانيًا: المعارضون لنظرية العامل من المحدثين.

أوّلًا: أنصار نظريّة العامل.

❖ من المحدثين:

- **يرى محمد عرفه** أنّ حركات الإعراب دوال على معان تركيبيّة، وإنّ هذه المعاني لا تدخلها إلّا في التركيب، وتعلّق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمات التي بارتباطها وُجدت هذه المعاني تسمّى عوامل في الحركات، لأنّها أوجدت المعنى الذي استحقّت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة ، أو أنّ تسميتها عوامل لأنّها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها وينصب إذا وجد بعضها ويجرّ إذا وجد بعضها، وأنّه لا يكون معنى تركيبيّ إلّا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الإسناد وما بقي من كلمات إذا وُجدت تكون من متعلّقات هاتين الكلمتين، وإذا لم يوجد ذلك(أحد ركنَي الجملة) قُدّر ليستقيم المعنى.[1]

- **ممدوح عبد الرحمن:**

يرى ممدوح عبد الرحمن أن نظرية العامل أو القرينة الإعرابيّة، لم ترد من فراغ لكنّها وردت من مراقبة النحاة للاستعمال العربيّ، سواء على مستوى المفردات أو التراكيب ، ومن ثم النص بأكمله؛ وكلّ من العلامة الإعرابية والعوامل و المعمولات، تُعدّ محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب وعلامات الوحدات اللغوية بعضها مع بعض ، وكيفيّة تعلّق كلّ منها بالآخر.[2] ويضيف ممدوح " والحقيقة أنّ اعتراضات المعترضين على نظام العامل أو العلامات الإعرابيّة في النحو العربيّ و التشكيك في قيمتهما لم يكن من بنات أفكار المحدثين وحدهم ،

---

[1] : النحو و النحاة بين الأزهر و الجامعة، محمد عرفة، ص 111.

[2] : العربيّة والتفكير النحويّ ، ممدوح عبد الرحمن، ص186 .

وإنما استمدوا كلّ ذلك من رصد هؤلاء لتاريخ الفكر النحويّ العربيّ وملاحظة بعض النحاة واللغويّين دون سائرهم ومن ذلك استناد المحدثين إلى أفكار ابن مضاء، واستناد ابن مضاء نفسه إلى بعض آراء ابن جني وتوجيهها وفقاً لما يريد ، واستناد أنيس في رأيه عن العلامة الإعرابيّة إلى قطرب"[1]

ثانيًا: المعارضون لنظريّة العامل:

❖ من المحدثين.

- **رأي إبراهيم مصطفى :**

وقد تأثّر برأي ابن جني في القول بأنّ العامل هو المتكلّم، كما تأثّر برأي ابن مضاء في رفض العلل؛ فقال في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل :" رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطّراد، فقالوا عرض حادث لابد له من مُحدِث ، وأثر لابدّ له من مؤثِّر، و لم يقبلوا أن يكون المتكلّم مُحدَث هذا الأثر؛ لأنه ليس حرًا فيه يحدِّثه متى شاء ،وطلبوا لهذا الأَثرِ عاملًا مقتضيًا وعلة موجِبة وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل و رسموا قوانينها"[2]. و يرفض إبراهيم مصطفى أن تكون الحركات الإعرابيّة على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنويّ ظاهر أو مقدر وفي هذا يقول " على أن أكبر ما يعنينا في

---

[1] : المرجع السابق، ص 185.

[2] : إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، الكتاب الإسلاميّ، مصر، ط2، د ت، ص 21.

نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكمًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره و لم يرَوا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته".[1]

ويضيف إبراهيم مصطفى " ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابيّة وعن أثرها في تصوير المعنى ..... و لم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى [2] .... وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنّها دوالٌّ على معانٍ ، وأن نبحث في ثنايا الكلام على ما تشير إليه كلّ علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما بعدها من الكلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام. [3]

وقد حاول إبراهيم مصطفى أن يربط بين حركات الإعراب والمعاني التي ترتبطها فجعل الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة ونفى دلالة الفتحة فليست عنده علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة التي يرُاد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السّكون في لغة العامّة. [4]

ومن المؤكَّد أنّ إبراهيم مصطفى أخذ رأيه هذا عن الزمخشريّ إلّا أنّه لم يشر إلى ذلك، ربما لأنّه غيّر شيئًا مما أخذ حيث يرى صاحب المفصّل أن الرفع والنصب والجر، كلّ واحد منها علم على معنى

---

[1] : المرجع السابق، ص 41.

[2] : المرجع نفسه، ص 42.

[3] :المرجع نفسه، ص 50.

[4] : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به في العمل والنصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب وبقية المنصوبات ملحقات بالمفعول ،والجر علم الإضافة ، والتوابع داخلة في أحكام المتبوعات. [1]

والفرق بين الزمخشريّ وإبراهيم مصطفى أن الثاني استعمل الضمة وهي حركة وجعلها علم الإسناد وقد تكون علامة المسند إليه غير الضمة كألف التثنية وواو الجماعة أو الحركة المقدرة .

أمّا الزمخشريّ فقد استعمل الرفع وهو حالة تضم تحتها العلامات التالية:

- الضمة الظاهرة .
- الضمة المقدرة للتعذر أو الثقل .
- الألف والنون.
- الواو والنون.

و ينفي إبراهيم مصطفى دلالة حركة الفتح على شئ من المعاني في حين هي عند الزمخشريّ علم المفعوليّة ودليل على عدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معان [2].

- **رأي إبراهيم أنيس :**

وقد أنكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني بقوله " لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير

---

[1] : شرح المفصل، ، ابن يعيش، ج1،علم الكتب، لبنان، د ط، د س ط، ص 71.

[2] : أُنظر:المصدر نفسه، ص 74- 80.

من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض " [1]، ويضيف إبراهيم أنيس :" ويكفي للبرهنة على أنّ لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرًا صغيرًا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أيّ نوع من الاتصال، فسنرى أنّه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جرّه ".[2] وقد أرجع إبراهيم أنيس تحديد معاني الفاعليّة و المفعوليّة ونحو ذلك مما عرض له العلماء في الإعراب إلى أمرين هما :

- نظام الجملة العربية والمعاني اللغويّة.
- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات . [3]

و يظهر أنّ إبراهيم أنيس، بإنكاره لدلالة الحركات الإعرابيّة على المعاني، كان هدفه القضاء على نظريّة العامل وما يتبعها من آراء وهذه دعوى باطلة لا تقوم على دليل، بل إنّ نصوص اللغة و إجماع العلماء قديماً وحديثاً تعارض هذه الدعوى، فالعامل هو المُحدِث للأثر الإعرابيّ على رأي سيبويه "لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل... وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب". [4]

---

[1] : من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة أنجلو، مصر، ط 6، 1978، ص 237.

[2] : المرجع نفسه ، ص 224.

[3] : المرجع نفسه، ص 243.

[4] : الكتاب، سيبويه،ج1، ص 13.

- **رأي مهدي المخزوميّ:**

و قد سار مهدي المخزوميّ على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى؛ إذ جعل الضمّة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علما على شيء.[1] وهذا ما صرّح به في كتابيه(النحو العربي: نقد وتوجيه) و(النحو العربي: قواعد وتطبيق) .

وكان موقف المخزومي من العامل ،كموقف أستاذه حيث يقول :"والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده ، والواقع أن الضمة ليست أثرًا لعامل لفظي ولا معنوي وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية " [2].

ويصرّح المخزومي بإلغاء نظرية العامل فيقول " هذا الكتاب في النحو أقدّمه بين أيدي الدارسين مبرءاً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي" [3].

ويرى المخزومي أن نشأة العامل عند الخليل والفراء كانت من خلال دراستهم للأصوات، وتآلفها وتأثير بعض الحروف في بعض، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية ، والجمل حيث

---

[1] : في النحو العربيّ، نقد و توجيه، مهدي المخزوميّ، المكتبة العصريّة، لبنان، ط2، 1964، ص67 و 86.

[2] : المرجع نفسه، ص 70.

[3] : في النحو العربيّ: قواعد تطبيق و تطبيق، مهدي المخزوميّ، مكتبة الحلبيّ، مصر، ط1، د س ط، ، ص 15.

يظهر ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات ، ومن هنا ظهرت فكرة العامل ، وكان هذا شأنها في الطبقة الأولى .[1]

ويضيف المخزوميّ ، أنّ طبقات من النحاة جاءت بعد الطبقة الأولى لم تفهم منهج أسلافها؛ فتناولت العامل تناولاً فلسفيًا، وهيأ لها ذلك طغيان المنهج العقلي، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، فانتهى بهم الأمر في دراسة العامل إلى إضافة صفة العلة الفلسفية عليه ، وانتهت دراسة النحو إلى ما انتهت إليه من جدب وجمود [2].

ولا يمكن القول بما ذهب إليه المخزومي ، ولكن من الواضح أنّه ناقض نفسه، فلم يعترض على نشأة العامل، وإنما كان اعتراضه على تطوير النحاة لفلسفة العامل، في الوقت الذي نفى فيه أن تكون الحركات آثاراً للعوامل وجعلها عوارض لغويّة، اقتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى غرض التفاهم بين المتكلمين. والمخزومي أحد دعاة المذهب الكوفيّ في النحو ولا يخفى على الدارسين والعلماء ما على هذا المذهب من مآخذ، سواء في جمع مادته أو في وضع أصوله.

- **رأي تمّام حسّان:**

يرى تمّام حسّان بأنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النّحو العربيّ، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ ،وحده، للقضاء على خرافة العمل النحويّ والعامل النحويّ ؛ لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن

---

[1] : أعلام في النحو العربيّ، مهدي المخزوميّ، دار الجاحظ، بغداد ، ب ط، 1980 ، ص 274.

[2] : المرجع نفسه، ص 276.

معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة . [1]

ويؤكد تمّام حسان رفضه لفكرة العمل النحوي التي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتى علّقوا المعنى بالعلامة الإعرابيّة، وقد علموا أن العلامة لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص والمبنيات والجملة ذات المحل فلا يمكن نسبة المعنى إلى هذه العناصر إلا من خلال المعاقبة في الموقع بافتراض أنّ كلّ عنصر من هذه العناصر يحتل موقعًا لو احتلّه اسم معرب صحيح الآخر لاستحق أن يرفع بالعلامة أو ينصب أو يجر أو يجزم بحسب الموقع ، فإذا كان حكم الصحيح الآخر الرفع قدرت الضمة على المقصور والمنقوص ونسب المبنى والجملة الفرعية إلى محل رفع وهلمّ جرا، وهكذا تكون المعاقبة نصف قرينة الإعراب، فلا يستعان بدلالة العلامة الإعرابية فهل تصلح فكرة العامل النحوي لتفسير الإعراب في كل صوره ؟ [2]

وقد أخذ تمام حسّان عن عبد القاهر الجرجانيّ، فكرة التعليق ورأى بأنّها تتضمّن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ورأى أنّ تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة والذي يرى هو بدوره أنه جاء لتوضيح قرينة واحدة [3]، من ثمان قرائن لفظية، وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات

---

[1] : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، عالم الكتب، مصر، ط 3، د س ط، ص189.

[2] : الخلاصة النحويّة، تمّام حسّان، علم الكتب، مصر، ط1، د س ط، ص 807.

[3] : اللغة العربية ومبناها، تمّام حسّان ،ص 231.

السياقية ، فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية[1]اللفظية والمعنوية ؛ لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق ، وتصرف عن الجدل ومتاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته ، وتبعد عن التأويل والتعليل . والذي نراه أن تمام حسان لم يكن مطمئناً لنظرية العامل لذا نادى بتضافر القرائن ، ورأى أنها تغني عن القول بفكرة العمل والعامل. [2]

و يعقّب ممدوح عبد الرحمن على مذهب تمّام حسّان بقوله: "أن تفسير الظواهر اللغوية عن طريق تضافر القرائن إن صح في الدراسات النصيّة الحديثة التي تعنى بتحليل النص، فلا يصحّ في الدراسات النحويّة واللغويّة التي وصلت إلينا من الأسلاف" .[3]

- **رأي خليل عمايره :**

يرى خليل عمايره أنّ علماء اللّغة العربيّة، بعد أن جمعوا شواهدها ووضعوا قواعدها ،علّلوا الكيفيّة التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجمليِّ بقواعد يقيسون عليها، ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مسوِّغ لكل كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية العامل وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة وعمل كل منها ، وكان القول بالتأويل فيما يعجز العامل عن إعطاء المسوِّغ المقنع له. [4]

---

[1] : المرجع السابق، ص 232.

[2] :المرجع نفسه ، ص 233.

[3] : العربية والتفكير النحويّ ، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الحامعيّة، مصر، ب ط ،1999 ، ص78.

[4] : العامل النحويّ ،خليل عمايره، ص67.

ويرى عمايره بأنّ الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية كبيرة، وبها يتمّ تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي، كانت عليه للإخبار وحركته الرفع، إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر، وهذا يكون في جملة التحذير والإغراء والاختصاص والاسم أو الفعل المنصوبين على المعية ، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محوّلا عن حركة الجر بعد كم الخبرية فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل وما القول بالعامل في هذه التعابير إلّا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابيّة وتبريرها ، وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلًا له .ويردّ عمايره على ابن يعيش وابن السراج و الأشموني في قولهم في الإعراب بأنه " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب"[1] فيقول: " لهؤلاء نقول : إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أيّ فونيم في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محقّقاً لما في نفس المتكلّم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه ، فإذا قال المتكلم الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبرٍ ليس غير، ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة)فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ...فما كان التغيير في الحركة إلّا نتيجة للتغيير في المعنى ... وليست الحركة الإعرابيّة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة " [2].

ويضيف عمايره "فالحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغويّ جاء عن العرب و رصد النحاة القدماء له أبواباً نحويّة، أعطَوا لكلّ باب نحويّ حالة إعرابيّة ولها حركة معيّنة وقد تتغيّر الحركة الإعرابيّة اقتضاءً لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبريّة إلى معنى التحذير والإغراء .

---

[1] : همع الهوامع السيوطي،ج1، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، د ط، 1980، ص42.

[2] : في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمايره، عالم المعرفة، السعوديّة، ب ط، ب س ط، ص156.

ويخلص عمايره إلى أنّ الحركة الإعرابية ليست بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليديّة كما في المبتدأ بعد (إنَّ) أو الخبر بعد كان، وقد جعل عمايرة لكل جملة بؤرة فالجملة الفعلية بؤرتها الفعل والاسمية بؤرتها المبتدأ.[1]

كان هذا عرضًا موجزًا لموقف عمايره من العامل والذي فسّر العامل فيه تفسيراً آخر؛ فلا يرى في النحو عاملاً ولا معمولاً ، وإنّما يجعل المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابيّة، و هو الموجِب للحركة الإعرابيّة أي هو العامل كما عرّفنا فيما سبق،. فلا فرق بين نظرة النحاة للعامل ونظرة خليل عمايرة وإنّما الفرق في الاصطلاح فالنحاة أجمعوا على الإعمال وعمايرة قال بالاقتضاء.

إنّ هذا العرض الموجز لآراء المعارضين لنظريّة العامل، قدماء و محدثين، أظهر بأنّ أيّا من الفريقين لم يستطع أن يفنّد نظريّة العامل تفنيدًا كاملًا، و إنّما حاول بعضهم الالتفاف حولها، أو القول بتفسيرات تبدو بعيدة عن منطق اللّغة العربيّة التي يبقى الإعراب سمتها، و طريقها إلى صون معاني التراكيب التي تُؤدّى من خلالها المعاني.

[1] : العامل النحويّ، خليل عمايرة ، ص 92.

خاتمة

خاتمة

وبعدُ فقد حاول هذا البحث على امتداده دراسة نظريّة العامل في الّنحو العربيّ ودورها في دراسة التراكيب وما تُفرزه من ظواهر مختلفة، ولا سيّما ما يتَّصِل منها بالجانبين: الشكليّ والدلاليّ؛ فأَمكن مِن خلال هذه المعالجة التوصّلُ إلى نتائج مِن أهمها :

1) أنّ أكثر ما أثار الجدل بين المحدثين، هو نظريّة العامل باعتبارها المقيم لصرح النظام النحويّ العربيّ، و أنّها أكثر مظاهر تأثّره بالآراء الفلسفيّة.

2) العوامل كلِم في الأغلب، تلتئم مع كلمٍ أخرى هي المعمولات، و نسبة العمل إلى أمرٍ ظاهرٍ جليّ يعين على إدراك العلائق بين عناصر التركيب ومدى الارتباط بين أجزاء الكلام.

3) النظام النحويّ العربيّ القائم على نظريّة العامل يحفل بالمعنى و المبنى، و أنّ ظاهرة الإعراب تشتمل على المظهرين : اللفظيّ القائمِ على اختلاف العلامة الإعرابيّة، والمعنويّ المُنبِئ عن الوظائف النحويّة ودلالاتها؛ مما يدلُّ على أنّ النحاة راعوا في معالجاتهم، تضامن المبنى والمعنى عند بناء نظريتهم، فالاستناد إلى أنّ النحو العربيّ صوريّ لم يحفل بالمعنى يبدو رأيًا غير مؤسَّس.

4) إنّ الآراء حول تيسير النحو تنوّعت بين داعٍ للعاميّة و مُنتصِر للفصحى، و يظهر أنّ الفريق الثاني أكثر منهجيّة في الطرح لأنّه يهدف إلى تحقيق غايات تعليميّة تروم التيسير لا المساس بالنظام النحويّ للغة العربيّة و الذي تُعدّ نظريّة العامل من أهمّ أسسه لارتباطها بظاهرة الإعراب.

5) آراء المحدثين المعارضين للقول بالعامل لم تستطع أيّ منها إعطاء تعليل شافٍ وافٍ لبنية الكلام العربيّ دون الرجوع إلى العامل، و إنّما دارت حوله و اقتصر جهد بعضهم في تغيّير الاسم لا الجوهر فجعلوا العمل النحويّ اقتضاءً و لكنّ المفهوم بقي نفسه.

6) أنّ النحو العربيّ الذي وضعه علماء العربيّة الأوائل قادر، إن وجد من يأخذ بيده، على مواجهة التحديات التي تعرض للغة العربيّة في زمننا الحاضر.

جريدة المظانّ

جريدة المظانّ

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، الكتاب الإسلاميّ، مصر، ط2، د ت.
- أصول النحو العربيّ محمّد خير الحلوانيّ، ، الناشر الأطلسيّ، المغرب، د ط،د ت.
- الإعراب وعلاقته بعلم النحو، مقال ، جميل علوش، مجلة الفيصل، الرياض، ع 57، يناير 1982.
- أعلام في النحو العربيّ، مهدي المخزوميّ، دار الجاحظ، بغداد ، دط، 1980.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجيّ، تح: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، لبنان، د ط، د ت.
- التعريفات علي الجرجانيّ ، ، تح: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، لبنان، ط1، د ت.
- تيسير العربيّة بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، مجمع اللغة العربية الأردنيّ، عمّان، 1986.
- الخلاصة النحويّة، تمّام حسّان، علم الكتب، مصر، ط1، د ت.
- الدراسات النحويّة و اللغويّة عند الزمخشريّ ،فاضل صالح السامرائيّ ،مطبعة الإرشاد ، العراق ، ب ط، 1971.
- الردّ على النحاة، ابن مضاء، ، تح: إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر، ط1، 1974.
- شرح المفصل، ج1، ابن يعيش، علم الكتب، لبنان، د ط، د ت.
- العامل النحويّ، خليل عمايره، عالم المعرفة، السعوديّة، د ط، د ت.
- العربية والتفكير النحويّ ، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الحامعيّة، مصر، د ط، دت.

- العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة،عبد القاهر الجرجانيّ،تح: البدراويّ زهران، دار المعارف،مصر،ط2 ،1977.
- العين،ج3، الخليل بن أحمد الفراهيديّ ،تح عبد الحميد هنداويّ ،دار الكتب العلميّة ، لبنان ،ط1، 2003.
- في النحو العربيّ: قواعد تطبيق و تطبيق، مهدي المخزوميّ، مكتبة الحلبيّ، مصر، ط1، د ت.
- في النحو العربيّ، نقد و توجيه، مهدي المخزوميّ، المكتبة العصريّة، لبنان، ط2، 1964.
- في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمايره، عالم المعرفة، السعوديّة، دط، د ت.
- الكتاب، سيبويه،ج1، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان،ط1، د ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، عالم الكتب، مصر، ط 3، د ت.
- لسان العرب،ابن منظور،دار المعارف،مصر ، ب ط، ب ت.
- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مهدي المخزوميّ، دار الرائد، لبنان، ط3، 1986.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة،ط 4، 2004.
- المقدّمة، ابن خلدون، ، ج1، دار القلم، لبنان، ط 5، 1984.
- نحو عربيّة أفضل، الجنيديّ خليفة: ، دار مكتبة الحياة، لبنان، د ط، دت.
- نظرات في اللغة والنحو طه الراوي: ، المكتبة الأهلية، لبنان، 1962
- همع الهوامع السيوطي،ج1، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، د ط، 1980.

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
خطة البحث	
مقدّمة	أ،ب، ج،د.
تمهيد	2
❖ **المبحث الأول: مفهوم نظريّة العامل.**	9-5
▪ **أوّلًا:**حدّ العامل في اللّغة و الاصطلاح.	5
▪ **ثانيًا:** نشأة نظريّة العامل.	5
▪ **ثالثًا:** أركان نظريّة العامل و أسسها.	6
❖ **المبحث الثاني: الدعوة إلى تيسير النحو في العصر الحديث و اتّجاهاتها.**	17-11
▪ **أوّلًا:**الدّعوة إلى تيسير النّحو. ▪ **ثانيًا:** تيسير النّحو في نظر المعادين للفصحى. ▪ **ثالثًا:** تيسير النّحو في نظر أنصار الفصحى.	11 12 15
❖ **المبحث الثالث: موقف اللغويّين العرب من نظريّة العامل.**	28-19
▪ **أوّلًا:** أنصار نظريّة العامل.	19
▪ من المحدثين.	19
▪ **ثانيًا: المعارضون لنظريّة العامل.**	20
▪ من المحدثين.	**20**
خاتمة	29
قائمة المصادر و المراجع	32
فهرس الموضوعات	50

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب النظرية النحويّة العربيّة، و هو العامل النحويّ، إذ انقسم الباحثون بين مؤيّد و معارض.

كما ارتبطت قضيّة العامل بالدّعوة إلى تيسير النّحو.

Summary

This research aims at shedding the light on one of the most important sides of the theory of Arabic syntax. It's the fact of the "Actant in grammar", on which researchers are divided into two parts: those who are for it and those who are against it.

This theory looks for facilitating the task of understanding grammatical "Actant".

Résumé

Cette recherche a pour objectif de jeter de la lumière sur l'un des volés les plus importantes théories syntaxique arabe, il s'agit de » l'actant syntaxique » sur lequel les chercheur se partagent on deux parties :
Ceux qui l'accordent et ceux qui l'opposent. Cette théorie est strictement attaché à faciliter la tache de la grammaire grâce à ce phénomène d'actant .